منتدى البحوث الاقتصادية

موجز سياسات

العقبات المستترة أمام نظام التعليم في السودان:

تحديات الانتقال والشمول وتطلعات المستقبل

سيف الدين داود عبد الرحمن

عن المؤلف

سيف الدين داود عبد الرحمن (حاصل على درجة الدكتوراه) ، المدير الاداري وكبير الاقتصاديين لمجموعة ديبيس ومقرها نيروبي - كينيا، https://debisgroup.com/ عضو في فريق الخبراء العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ويعمل حاليًا كاستشاري في مجال القدرة على الصمود في مركز القدرة على الصمود التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيروبي - كينيا في القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى.

ملخص

- إستمَدت هذه الورقة الإلهام من الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بنظام عمر البشير من السلطة، وقد إستندت إلى شعارات الثورة "حرية – سلام وعدالة" والبناء عليها في جدول أعمال التنمية. تنظر هذه الورقة في المخاطر الحقيقية التي يواجهها نظام التعليم في السودان والتي تتمثل في إتساع نطاق أوجه عدم المساواة، والتفاوت، وعدم استقرار البلاد.
- عجز نظام التعليم في السودان عن إطلاق كامل الإمكانات المُتاحة، الأمر الذي يعد انعكاسًا لضعف بصيرة صانعي السياسات وعجز القيادة عن تطوير نظام تعليمي يلبي تطلعات الشباب ، ويساهم كشرطٍ أساسيٍ للانتقال باقتصاد السودان إلى المرحلة التالية.
- بناءاً على نتائج هذا الملخص يمكن القول أن استخدام التكنولوجيا في التعليم يعتبر عامل مهم وضروري لتسريع عملية مواكبة التطورات. كذلك خلص الملخص إلى حاجة نظام التعليم في السودان إلى أن تعكس الطلب على التعلم مدى الحياة للتكيف مع التغيرات التكنولوجية والاجتماعية التي أحدثتها الثورة الصناعية الرابعة ومواكبتها.
- تعتبر الاستفادة من التكنولوجيا في قطاع التعليم تطورًا مهمًا لتحول القطاع والتأكد من إدراج الأجيال الحالية والمستقبلية في الجهود الوطنية لبناء القدرات الابتكارية.
- يتيح النموذج الألماني لتنمية المهارات المهنية فرصة كبيرة لتغيير مسار التدريب في التعليم العالي، لأنه يضمن وجود تطابق بين المهارات التي تم تنميتها وتلك التي يحتاجها سوق العمل. كما يتيح فرصة للمواهب الموجودة في مناطق الصراعات وخارجها. كما يبدو أنه من الضرورة بمكان تغيير التصورات السلبية ووصمة العار المرتبطة بالتعليم المهني في السودان بأنه "تعليم للمتسربين من المدارس" لأنه لا يتماشى مع حقائق القرن الحادي والعشرين واحتياجاته.

الشكر موصول لمنتدى البحوث الاقتصادية (ERF) على تمويل هذا البحث.

© منتدى البحوث الاقتصادية، 2022. موجز السياسات تقدم نتائج مشروعات الأبحاث وموضوعاتها.
الآراء التي يعبرون عنها هي آراؤهم الخاصة كمؤلفين ولا ينبغي أن تُنسب إلى منتدى البحوث الاقتصادية (ERF) أو مجلس أمنائه أو المانحين.

ECONOMIC RESEARCH FORUM
منتدى البحوث الاقتصادية

1. مقدمة

يمر السودان بمرحلة انتقالية وبعملية تعبئة اجتماعية ممتدة نسبيًا. وضمن الإنجازات السياسية والإنمائية الأخرى، فإن تحقيق الشعار الشهير للثورة السودانية في ديسمبر 2018 التي هيمنت عليها المشاركة الشبابية: "حرية – سلام وعدالة" يتوقف على إزالة أوجه التفاوت في التعليم وحالة التدني السائدة في عدة مجتمعات داخل السودان مع إنشاء نظام تعليمي ملهم يستوفي أجندة و أهداف التنمية المستدامة وتطلعات المستقبل المرتبط بالثورة الرقمية الناشئة. ومع ذلك، فإن تحقيق التعليم الابتدائي الشامل في السودان ناهيك عن مواكبة معايير نسب التعليم العالي بما يتناسب مع متطلبات سوق عمل الثورة الصناعية الرابعة يعتبر مهمة من الصعوبة بمكان (راجع الشكلين 1 و2).

لذلك، فإن نظام التعليم في السودان في أمس الحاجة إلى إصلاح جذري. وفي هذا السياق، من الضروري أن تزيد الدولة الاستثمار العام في قطاع التعليم زيادةً كبيرة وتعزز جودة تقديم الخدمات من أجل القضاء على أوجه عدم المساواة السائدة في الالتحاق والبدء في تبني أهداف التنمية المستدامة التعليمية كإطار استراتيجي للسياسات وتخصيص الموارد عامةً. وبالتأكيد، يجب أن يُنظر إلى التعليم على أنه محور الاستجابة للثورة الصناعية الرابعة، وذلك من أجل جني فوائد الوتيرة السريعة للتقدم التكنولوجي وخلق فرص عمل مرتبطة بالاقتصاد المعرفي الناشئ.

وضع التعليم في السودان: إجمالي معدل الالتحاق

على الرغم من زيادة عدد المدارس، إلا أن السعة الحالية

الشكل 1: إجمالي نسب الالتحاق بالتعليم العام

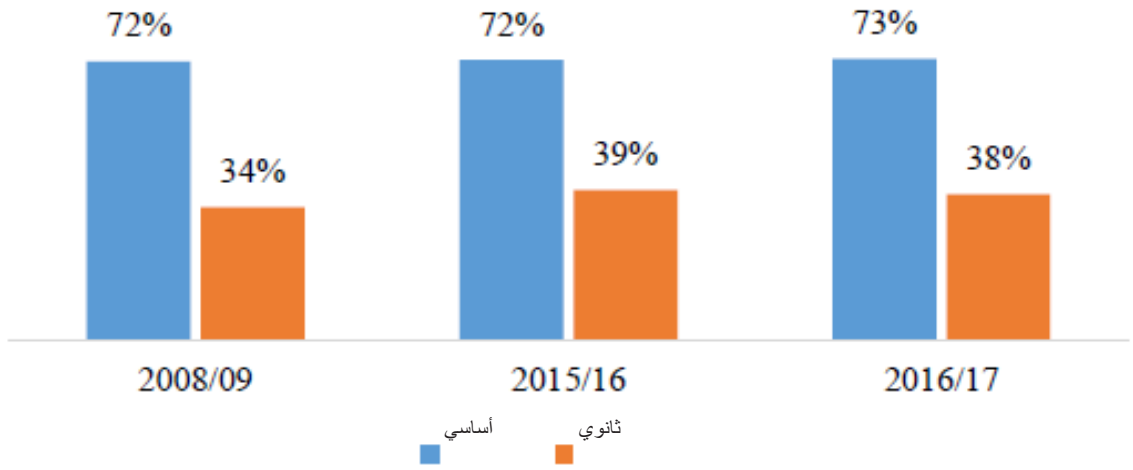

الشكل 2: أوجه التفاوت في نسب الالتحاق بالتعليم الحكومي بين ولايات السودان

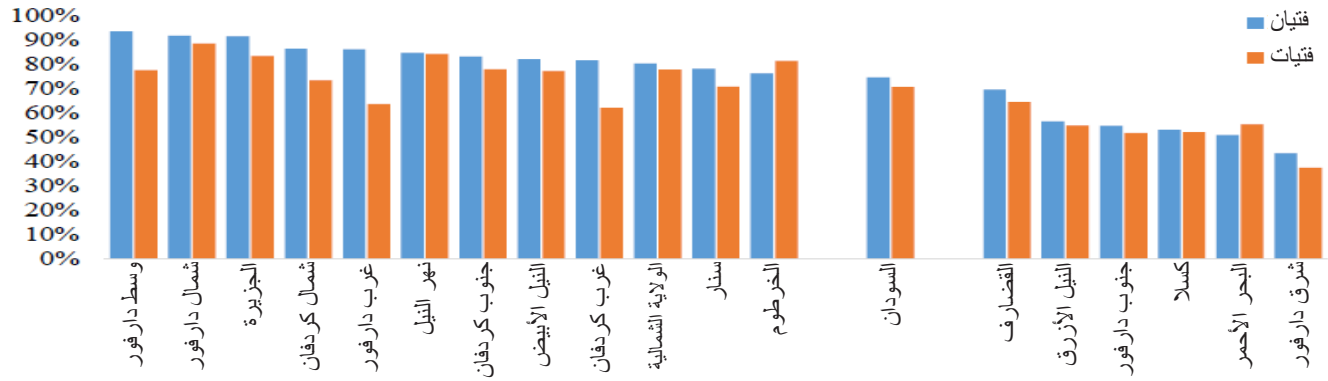

في مدارس التعليم الأساسي والثانوي ليست كافية لاستيعاب من هم في سن المدارس. ظل إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي مستقرًا عند ٪72 بين عامي 2009 و2016 قبل ارتفاعه بنسبة 1% ليصل إلى ٪73 في عام 2017. وفي التعليم الثانوي، زاد إجمالي معدل الالتحاق بنسبة 5% من ٪34 في عام 2009 ليصل إلى ٪39 في عام 2016 قبل أن ينخفض بنسبة 1% في عام 2017 ليستقر عند ٪38.

توافقت آراء كافة المستجيبين في المقابلات القصيرة على أن وضع تصورات لمواكبة قطاع التعليم للثورة الصناعية الرابعة شرط أساسي حتى فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وسد الفجوة بين حاجة سوق العمل و المهارات المتاحة. إن السياسة التي اعتمدتها أول موازنة لعام 2020 المُعَدة في أعقاب الثورة كانت علامة فارقة في حد ذاتها، بسبب تركيزها على القطاع الاجتماعي. ولأول مرة، زادت مرتبات المعلمين لأكثر من الضعف، بحيث قدرت نسبة الزيادة بحوالي ٪100.

إستندت النتائج الأخري على الأدبيات والدراسات والتقارير السابقة ومسح إستقصائي للتصورات للإجابة على تساؤلين: مستقبل التعليم والاحتياجات التي يجب إستيفاءها للقطاع ، فيما يلي بعض النتائج:

- جانب العرض الذي طغى على سياسات التعليم في التسعينيات لم يغير نسبة الالتحاق. ساد التحليل التقليدي في قطاع التعليم لفترة طويلة، بحيث أكد على أهمية الإنفاق العام و المناهج الدراسية، متجاهلًا غيرها من العوامل المرتبطة بالبنية التحتية، مثل الاتصالات التي تسهل عملية التعليم الافتراضي.
- وهذا يؤكد على أن الفكرة القائلة بأن الابتكار في نظام التعليم من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، وخاصة الإنفاق المناصر للفقراء سيترجم إلى نتائج تعليمية أفضل هي فكرة غير صحيحة. حيث كانت زيادة المدارس في السودان في التسعينيات الممارسة السياساتية السائدة باعتبارها أداة سياسياتية تعزز التعليم المدرسي.

التعليم في السودان و مواكبة التطورات: الفرص و التحديات

في بعض أنحاء السودان، وبسبب الحروب والعوامل الاجتماعية والثقافية الأخرى حيث يصعب على التعليم مواكبة التطورات كنتيجة لضعف البنى التحتية أوعدم وجودها و\أو نشوب الصراعات ، يحتم ذلك أن تكون استجابة السياسات شاملة، من خلال الجمع بين تقديم الخدمات وتدخلات التقدم التكنولوجي التي يمكن أن تُحدث تغيير وإدراك للشمول. تجدر الإشارة إلى أن أكثر ما يميز التكنولوجيا هي تكلفتها الميسورة واحتمالية تحقيقها للشمول بمجرد تغيير نمط التفكير التقليدي. إعتمد التحليل في هذا الموجز على الحقائق الأربع التالية:

- إن فشل السياسات، وعدم التركيز على التنمية (بوصفها عملية تخطيط)، والافتقار إلى الركائز النظرية المناسبة التي ترشد التحول من الأزمة الحالية في نظام التعليم في السودان سيؤدي في النهاية إلى تعميق الفشل المؤسسي وعدم تلبية تطلعات الأجيال الشابة.
- سيؤدي هذا الفشل في مواكبة وتيرة التكنولوجيا إلى تداعيات خطيرة أمام المستقبل وقابلية التوظيف في بلد يشكل فيه الشباب غالبية السكان.
- علاوة على ذلك، لم يحدث أي تغيير في هيكل الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال، فيما يتعلق بمساهمات القطاعات. وقد لعب التعليم الرائد دوراً في هذا الهيكل، حيث يعتمد النمو بشكل كبير على تطور التعليم (رأس المال البشري).
- الاعتقاد السائد بأن زيادة النفقات الاجتماعية، من خلال الإنفاق العام الموجه أو إعانات شركاء التنمية للقطاع، لا ترتبط بالضرورة بتحسن نتائج المؤشرات الاجتماعية. أظهرت ممارسات اللامركزية المالية نتائج مختلفة في حالة السودان.

التعليم العالي، والتكنولوجيا، وتطلعات المستقبل في السودان

تتطلب الوتيرة السريعة للتقدم التكنولوجي الحالي والذكاء الاصطناعي قوة عاملة واستراتيجية تعليمية أكثر شمولًا عبر مجموعة من التدابير، بحيث تشمل السياسات، وإمكانية الوصول، والبرامج، والتغطية. يتميز التعليم العالي بقدرته التي لا مثيل لها على تحفيز الحراك الاجتماعي، والعمل على سد الانقسام الاجتماعي، والاقتصادي، والعرقي، والجهوي. مع التطور المستمر لأسواق العمل، يتطلب المستقبل وجود نظام تعليم عالي حركي وقابل للتكيف تمامًا مع التكنولوجيا التي يدور حولها مجتمعنا الآن.

في حين أن الشهادات الجامعية لا تزال المقياس السائد، في المجمل، إلا أننا نتجه ببطء نحو واقع يضع أهمية أكبر لاكتساب المهارات لا الشهادات الجامعية - وبالتحديد

النموذج الألماني. يشير التفكير التقليدي أن أفضل طريق للنجاح في الحياة المهنية هو الحصول على الشهادة الجامعية، كوسيلة لزيادة فرص الحصول على عمل وزيادة الدخل (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, 2019)[1].

تدهورت جودة التعليم العالي في السودان تدهورًا ملحوظًا في ظل النظام السابق. وعليه ، يحتاج التعليم العالي في السودان إلى مراجعة جادة لمواكبة الاتجاهات العالمية الحالية للتكنولوجيا، وسوق العمل، وأجندة التنمية الوطنية.

إن تبني النموذج الألماني للمهارات المهنية واستخلاص الدروس العملية المستفادة منه ومواءمتها مع قطاع التعليم في البلاد سيكون عاملاً محفزًا لبدء نقاش نحتاجه بشدة بشأن جدوى الجمع بين كل من النماذج والطرق الأكاديمية التقليدية والنموذج المهني الذي لا يقل أهمية عن تلك النماذج في سبيل استيعاب الأعداد الكبيرة لغير الملتحقين بالمدارس بدلاً من إلتحاقهم بمؤسسات أخري (لا تحتاج إلى مهارات). سيسهم هذا النهج في التوجه نحو مسارات تنمية أكثر شمولاً واستدامة. يتيح النموذج الألماني للمهارات المهنية فرصة كبيرة لتغيير مسار التدريب المقدم في إطار التعليم العالي بحيث يتناسب مع المهارات المطلوبة في سوق العمل. كما أن هذا النموذج يمنح فرصًا لأصحاب المواهب والطاقات المهدرة سواء كانوا متواجدين في مناطق الصراع أو خارجها. ينبغي السعي نحو تغيير الصورة السلبية والوصم الاجتماعي المرتبطين بالتعليم المهني في السودان إذ ينظر إليه على أنه "تعليم خاص بالمتسربين من المدارس – الفاقد التربوي".

اللامركزية وسياسات التعليم في السودان: التصور العام و الواقع الفعلي في قطاع التعليم

إن تطبيق اللامركزية قد يكون ناجحًا بدرجات متفاوتة. فإذا فُهمت اللامركزية باعتبارها سلطة وومجرد إستحقاق سياسي، فسيكون نجاحها ضئيلاً. ولهذا السبب، ينبغي فهم اللامركزية على أنها التزام سياسي بتقديم الخدمات العامة والدعم السياسي على مستوى الدولة لتحقيق الأهداف ذات الصلة، وتحسين الأداء في سبيل تحقيق الغايات الوطنية. يتوقف مدى دعم اللامركزية أو عرقلتها لسياسات التعليم في السودان إلى حد كبير على ما إذا كان الأشخاص المعنيون قد وُجهوا إلى الأسباب التي يتعين عليهم تطبيق اللامركزية من أجلها قبل تعريفهم بالكيفية التي سيطبقونها بها ومدى استفادتهم من اللامركزية كوسيلة لتفويض السلطات ونقل الصلاحيات ذات الصلة بالسياسات.

حتى الآن، تشير الأبحاث والدراسات إلى أن اللامركزية المطبقة قد عجزت إلى حد كبير عن خلق تلك الظروف

كيف يغير "اقتصاد العربة (الأعمال المستقلة)" عالم العمل

- تغير الرقمنة واقتصاد الأعمال المستقلة طريقة العمل تغيرًا جذريًا.
- يجب أن تواكب طريقة التعلم هذه التكنولوجيا الجديدة.
- هنالك حاجة إلى التعلم للانخراط في التخصصات المتعددة ، والتركيز على المهارات البشرية.
- يمكن للحكومة والقطاع الخاص معًا أن يكيفا التعليم في المستقبل.

ما هو العمل باستخدام المنصات الرقمية؟

إن العمل باستخدام المنصات الرقمية هو نموذج للتوظيف، حيث يقدم الأفراد خدمات محددة يتم تنظيمها من خلال منصة رقمية تربطهم بالعملاء. يمكن أن يتم تحويله هذا إلى تطبيق يعتمد على الموقع - بحيث يخصص وظائف، مثل توصيل الطعام أو سيارات الأجرة أو خدمات السباكة. كما يمكن أن يتم تحَويله إلى منصة على شبكة الإنترنت - بحيث توفر فرص عمل عن طريق التعاقد الخارجي، مثل الترجمة أو تصميم الجرافيك. ازداد حجم العمل باستخدام المنصات الرقمية بخمسة أضعاف في العقد الماضي.

ما هو اقتصاد الأعمال المستقلة؟

كما يُعرف العمل باستخدام المنصات الرقمية باسم "اقتصاد العربة (الأعمال المستقلة)" حيث يتم دفع أجور العمال بناءً على "العمل المستقل" أو تكليف معين وليس بالساعة.

مقتبس من كيف يغير "اقتصاد العربة (الأعمال المستقلة)" عالم العمل:
https://www.euronews.com/next/2021/04/07/the-gig-economy-a-crash-course

1 مكتبة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٩) ، التعليم في لمحة (Education at a Glance) المكتبة الإلكترونية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD iLibrary) | التعليم في لمحة ٢٠١٩ (Education at a Glance): مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (oecd-ilibrary.org)

المواتية السالف ذكرها. بالنظر إلى الطبيعة الحالية للامركزية، يمكن القول أنه لا توجد صيغة مؤكدة ومضمونة النتائج متاحة لوزارة التربية والتعليم في السودان سواء كان ذلك على مستوى البلاد ككل أو على مستوى الولايات. وبينما تعاني بعض الولايات مثل شرق السودان من زيادة الطلب على التعليم، تعاني ولايات أخرى في دارفور الكبرى من قلة العرض. ومن الواضح أن اللامركزية لم تسهم في إيجاد سياسات ذات ابعاد مختلفة فيما يتعلق بالتعامل مع مسألتي العرض والطلب في ظل سياقات محلية محددة. وعلى الرغم من أن جهود الحوكمة المبذولة لإحداث التغيير في ظل النمط الحالي للقيادة المحلية تعتبر جهود مخلصة، فإن آثارها تظل متواضعة، وما زالت قائمة على السياسات الوطنية دون مراعاة كافية للسياقات المحلية التي تطبق في إطارها. وحتى إذا افترضنا وجود سياسات ملائمة بالفعل، فإن الالتزام بالحوكمة يظل أكثر أهمية من السياسات الموجهة نحو النتائج.

خاتمة

يشير هذا الموجز إلى أن هناك حاجة إلى إطار شامل لسياسات التعليم. يمكن أن يؤدي استخدام المنصات الرقمية وبرامج التعلم الرقمية إلى تغيير نظام التعليم التقليدي الحالي في السودان تغييرًا جذريًا.

خلص الموجز إلى أنه ما لم يتم إجراء تغييرات إيجابية في السياسات والمواقف تجاه التكنولوجيا وتنشيط قدرات الدولة فيما يتعلق بالحوكمة، وتخطيط النتائج الخاصة بنظام التعليم، مع إعادة النظر في نموذج "الدولة التقييمية" (أي تلك التي تحرص على تقييم النتائج)، فإن الرغبة في تغيير نظام التعليم في السودان خلال الفترة الانتقالية تماشيًا مع أجندة التنمية الوطنية والالتزامات الدولية ستكون بمثابة سعي وهمي إلى تحقيق النتائج.

تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه السودان في ظل عملية الانتقال الحالية وما بعدها في الحاجة الملحة لعكس مسار التدهور المطرد للخدمات العامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين القدرة على تقديم الخدمات الاجتماعية في قطاعي الصحة والتعليم، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات ومجتمعات المشردين داخليًا. وعلى الرغم من أن بعض هذه المشكلات تحتاج إلى حلول فنية، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في تحفيز الجماهير للمطالبة بالشرعية الاقتصادية للنظام السياسي، وعدم الاكتفاء بالشرعية السياسية الانتخابية. ويتطلب ذلك جمهورًا واعيًا وحازمًا يطالب بالشفافية والمساءلة للحكومة فيما يتعلق بتخصيص الموارد العامة وتقديم الخدمات.

مراجع إضافية

Bandura, A. (1977). Social learning theory (Englewood Cliffs, NJ, Prentice-Hall).

Dalton, P., Ghosal, S., and Mani, A. (2016). Poverty and aspirations failure, in The Economic Journal, Vol. 126, No. 590, pp. 165–188.

Favara, M. (2017). Do dreams come true? Aspirations and educational attainments of Ethiopian boys and girls, in Journal of African Economies, Vol. 26, No. 5, pp. 561–583.

Lybbert, T. J. and Wydick, B. (2018). Poverty, aspirations, and the economics of hope, in Economic Development and Cultural Change, Vol. 66, No. 4, pp. 709–753.

Ross, P. (2016). The aspirations gap and human capital investment: Evidence from Indian adolescents (Oxford, Centre for the Study of African Economies). Available at: https://editorialexpress.com/cgi-bin/conference/download.cgi?db_name=CSAE2017&paper_id=692) [17 June 2020].

لمحة عن منتدى البحوث الاقتصادية: منتدى البحوث الاقتصادية هو شبكة إقليمية لتعزيز البحوث الاقتصادية عالية الجودة من أجل التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتأسس منتدى البحوث الاقتصادية عام ١٩٩٣، وتتمثل الأهداف الأساسية لمنتدى البحوث الاقتصادية في بناء قدرات بحثية قوية في المنطقة؛ لتشجيع إنتاج أبحاث مستقلة عالية الجودة؛ ونشر مخرجات البحوث لجمهور واسع ومتنوع. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تشمل مجموعة أنشطة منتدى البحوث الاقتصادية إدارة مبادرات بحثية إقليمية مختارة بعناية؛ وتوفير التدريب والتوجيه للباحثين المبتدئين؛ وبناء قواعد البيانات وتوفيرها للباحثين وصانعي السياسيات؛ ونشر نتائج البحث من خلال الندوات والمؤتمرات ومجموعة متنوعة من المنشورات. ويقع المقر الرئيسي للمنتدى في مصر، بينما ينتشر زملاء البحث والسياسات من منسوبي المنتدى في بلدان المنطقة المختلفة وكذلك في أنحاء أخرى من العالم.

معلومات التواصل

مكتب منتدى البحوث الاقتصادية
العنوان: 21 شارع السد العالي، الدقي، الجيزة، مصر
صندوق بريد: 12311
هاتف: 603 – 20233318600+
فاكس: 20233318604+
البريد الإلكتروني: erf@erf.org.eg
الموقع الإلكتروني: http://www.erf.org.eg

تابعونا من خلال

economic-research-forum *ERFlatest* *TheERFLatest* *www.erf.org.eg*